

بحوث قرآنية في التوحيد والشرك

(50) الأفعال التشريعية. إنَّ الموحد يعبد الله سبحانه بما أنَّهُ قائم بهذه

الأفعال، من دون أن يفوض شيئاً منها إلى مخلوقاته، ولكنَّ المشركين مع اعتقادهم بأنَّ آلهتهم وأربابهم مخلوقون لله تبارك و تعالى، لكن كانوا على اعتقاد أنَّهُ فوض إلى الآلهة أمور التكوين والتشريع كلها أو بعضها، فلذلك كانوا يستمطرون بالآل نواء والاصنام ويطلبون الشفاعة منهم بتصور أنَّهُم مالكون لحقَّ الشفاعة، ويطلبون منهم النصرة والعزة في الحرب بزعم أنَّ الأمر بيدهم وأنَّهُ فوض إليهم. وعلى ضوء هذه التعاريف الثلاثة يظهر الفرق الجوهرى بين التوحيد في العبادة والشرك فيها، فكلَّ خضوع نابع عن اعتقاد خاص بإلهية المخصوع له وربوبيته أو تفويض الأمر إليه فهو عبادة للمخصوع له سواء كان ذلك الاعتقاد الخاص في حقَّ المعبود حقاً - كما في الله سبحانه - أو باطلاً كما في حقَّ الاصنام. وعلى كلَّ تقدير فالخضوع الناجم عن هذا النوع من الاعتقاد، عبادة للمخصوع له. وأمّا لو كان الخضوع مجرداً عن هذه العقيدة فهو تعظيم وتكريم، وليس بعبادة، ولا يكون الخاضع مشركاً، ولا عمله موصوفاً بالشرك، غاية الأمر ربما يكون حلالاً كما في الخضوع أمام الأنبياء والآل ولىاء ومن وجب له حقَّ بالتعليم والتربية، وربما يكون حراماً كالسجود أمام النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) والولى (عليه السلام) وغيرهما لا لأنَّه عبادة للمسجود له، بل لأنَّه لا يجوز السجود لغيره سبحانه وإنَّ السجود خضوع لا يليق بغيره.